

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٤٨**

الجمعة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونس باري

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

03-57836 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غينو مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): في آخر إحاطة إعلامية للمجلس عن الحالة في أفغانستان قبل شهرين تقريباً، كان تدهور الحالة الأمنية في مناطق شاسعة من البلاد الشاغل المهيمن.

تذكرنا الأسابيع القليلة الماضية بأنه بينما تمضي آخر وأهم مراحل عملية السلام قُدُماً، فإن العديد من الأسباب الأساسية والهيكلية لانعدام الأمن لم يجر حلها بعد. وقد تجلى هذا بوضوح في الشمال في الآونة الأخيرة، عندما أدى إلقاء القبض على عناصر منتمية لقوات "جمعية" في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بعد شهور من الهدوء النسبي، إلى حدوث توترات بين الفصائل تطورت إلى أسوأ قتال في المنطقة منذ توقيع اتفاق بون.

وهذا النوع من حالات الصراع المتفرقة بين القبائل والفصائل يسهم أيضاً في انعدام الأمن في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية من البلاد، ولكن المصدر الرئيسي لانعدام الأمن يظل خطر الهجمات الإرهابية والتسلل المستمر بأعداد كبيرة عبر الحدود من جانب عناصر يشتبه في انتمائها لحركة طالبان والقاعدة والحزب الإسلامي. وفي آخر تقييم أجراه مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتبر كل مناطق الحدود - من مقاطعة نمروز في الجنوب الغربي إلى مقاطعة نورستان في الشمال الشرقي - باستثناء مقاطعة باداخشان، مناطق خطرة جداً. وفي الحقيقة، تمكنت طالبان من السيطرة بحكم الواقع على إدارة عدة مناطق حدودية - منطقة معروف في قندهار، ومنطقتي بارمال وغايان في باكتيكا.

وتتزايد هجمات الإرهابيين على الحكومة والجيش والعاملين في المجال الإنساني بوتيرة منتظمة. وكانت الهجمات الأخيرة على المنظمات الإنسانية قد استهدفت في المقام الأول موظفين محليين لا دوليين. وفي الأشهر الستة الماضية، قُتل أربعة موظفين محليين في اللجنة الدانمركية لمساعدة اللاجئين الأفغان، وهي منظمة غير حكومية، على أيدي تنظيم طالبان في غزني في ٨ أيلول/سبتمبر. ونقلا عن الناجي الوحيد من الحادث، قيل للضحايا إهم سيُقتلون عقابا لهم على العمل مع منظمات غير حكومية. وعقب ذلك الحادث، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، قُتل في إقليم هيلماند موظفان في الاتحاد التطوعي لإعادة تأهيل أفغانستان، وهو منظمة أفغانية غير حكومية. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، في نفس الإقليم، قُتل سبعة حراس أمن من سلطة وادي ارغنداب في مدينة لاشكار غاه عندما أصابت قنبلة صاروخية سيارهم. وهذه الحوادث الثلاث هي الأخطر؛ ففي أماكن أخرى تعرضت للهجوم أفرقة لإزالة الألغام ومركبات ومكاتب تحمل علامات واضحة بألها لمنظمات غير حكومية.

ولا بد من توخي الحذر في نسب كل الأحداث الكبيرة إلى قوات طالبان، فقوات أخرى من غير طالبان تستغل انعدام الاستقرار، بما في ذلك المتاجرون بالمخدرات. ولكن بغض النظر عن هوية الجناة أو أصلهم، فإن الهجمات على العاملين بالمجال الإنساني قمدد سلامة الموظفين بشكل خطير وتحد من قدرقم على الاضطلاع بإعادة الإعمار ودعم الأنشطة السياسية بصورة فعالة.

والتوجه نحو استهداف المدنيين المؤيدين للحكومة المركزية وعملية السلام يعزز وجهة النظر بأنه يجب أيضا النظر إلى الأمم المتحدة نفسها بوصفها مستهدفة. ونتيجة لزيادة الأنشطة الإرهابية، اتخذت الأمم المتحدة ومجتمع الأنشطة الإنسانية تدابير أمنية وقائية إضافية، خاصة في الجنوب. جميع بعثات الأمم المتحدة معلقة مؤقتا في مقاطعات نمروز وهلمند وأورزنجان وزابول. أما في قندهار فمن الضروري وجود مرافقين مسلحين في أربعة مراكز، والبعثات معلقة في المراكز الخمسة الأخرى. وبعد أعمال القتل في مقاطعة هلمند في ٢٤ و ٢٧ أيلول/سبتمبر، والتي أشرت إليها من فوري، فرضت معظم المنظمات الإنسانية التي تعمل في ذلك الجزء من البلد حظرا على السفر خارج مدينة قندهار والضواحي القريبة جدا منها. وتلك التدابير الأمنية - لا سيما تعليق العمليات - قيدت إلى حد كبير عمليات إعادة الإعمار والعملية السياسية، بما في ذلك مقدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على كفالة الرصد الفعال لتسجيل الناخبين في اللويا جيرغا الدستورية في جنوب البلاد.

(تكلم بالانكليزية)

وعلى الرغم من التحديات الجادة، أحرزت الحكومة الأفغانية بعض التقدم في التصدي لأسباب الانفلات الأمني. وأول تلك الخطوات استكمال إصلاح المستوى العالي من وزارة الدفاع. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس كرزاي قائمة المعينين في المناصب العليا الـ ٢٢ داخل الهيكل التنظيمي الجديد. وقد عمل تعيين أولئك الأشخاص على تحسين التمثيل لجميع الأعراق والمناطق الجغرافية في أفغانستان وينبغي أن يضفي الروح المهنية والخضوع للمساءلة على مؤسسة من مؤسسات الدولة كان ينظر إليها بوجه عام على ألها فوق القانون.

وكان ينظر إلى الإصلاح ذي المصداقية لوزارة الدفاع على أنه شرط أساسي مسبق لنزع سلاح جيوش الفصائل بنجاح. وهناك مؤشرات تثير القلق بأن أغلبية الأفغان - لا سيما السكان الباشتون في الجنوب - يعتقدون أن الإصلاح قد أبقى على السلطة الحقيقية في أيدي البنجشير. ويتعين على وزارة الدفاع الجديدة أن تثبت

بسرعة أنها تتبع سياسة تخدم مصالح الوطن كله على الرغم من بقاء وزير الدفاع فهيم في منصبه وتعيين رئيس الأركان البنجشيري، بسم الله خان، وأن تثبت أيضا أن الموظفين الجدد المعينين لهم مسؤوليات وسلطات فعلية.

وعلى الرغم من أن الإصلاح كان أقل شمولا من المتوقع، فقد شكل خطوة في الاتجاه الصحيح للسماح ببدء تنفيذ البرنامج النموذجي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اعتبارا من اليوم في قندز. وينبغي أن يساعد البدء في تنفيذ البرنامج قبل انتخاب معظم أعضاء مجلس اللويا جيرغا الدستوري على تخفيف الشواغل بشأن المداولات الدستورية. وفي ذلك الحين، ينبغي أن يوفر نجاح البرنامج أفضل مؤشر على نجاح إصلاح وزارة الدفاع بالعمق الكافي لتوليد ثقة الشعب الضرورية في تنفيذ البرنامج بأكمله، وأنه سيكون العنصر المحدِّد لمدى اعتقاد السكان كافة بأن نتائج العمليات السياسية الوطنية ليست قائمة على قوة السلاح بل على قوة الإرادة العامة للشعب الأفغاني. وهناك حاجة إلى إصلاحات إضافية في وزارة الأمن الوطني وفي جميع الوزارات الحكومية الأخرى - التي تظل متأثرة بالمصالح الطائفية والعرقية - لكي تصبح الوسيلة الحكومية المحركة لنظام حكم وطني.

واسمحوا لي أن أقدم للمجلس بإيجاز آخر المعلومات عن حالة الإصلاح الدستوري والتسجيل الانتخابي. ففي شهر أيلول/سبتمبر وبالتشاور مع أمانة اللجنة الدستورية، أجل الرئيس كرزاي انعقاد مجلس اللويا جيرغا الدستوري حتى نهاية شهر رمضان، بين نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر. وقد أتاح الجدول الزمني المنقح، الذي لا يزال في نطاق الجدول الزمني المحدد في اتفاق بون، وقتا أطول للجنة لاستكمال مشروع الدستور، المعروض الآن على الرئيس.

وسيشارك ٥٠٠ مندوب في مجلس اللويا جيرغا الدستوري منهم ٣٤٤ مندوبا على مستوى المقاطعة سينتخبهم ممثلو المراكز في اللويا جيرغا الطارئ لعام ٢٠٠٢، الذين يشكلون الهيئة الانتخابية التي ستصوت لانتخاب مندوبي اللويا جيرغا الدستوري المنتخب. وقد بدأ تسجيل الناخبين في ٢٨ أيلول/سبتمبر في جميع المقاطعات باستثناء قندز حيث بدأ في ٢٢ أيلول/سبتمبر، والمنطقة الشرقية حيث بدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وحتى الآن، استكملت عملية التسجيل في ٢٠ مقاطعة تقريبا. ويقدر أن ٧٦ في المائة تقريبا من الناخبين جرى تسجيلهم في تلك المناطق. ولم ينتخب ٢٥ مركزا ممثلين. وبالتالي بالنسبة للويا جيرغا الطارئة لعام ٢٠٠٢، فقد أجريت انتخابات فرعية بغية إضافة تلك المراكز إلى الناخبين. وإن الانتخابات الفرعية، التي أجريت حتى الآن في ٢٤ مركزا من ٢٥ والاستثناء هو مركز دولات يار، في مقاطعة غور - أضافت ١٠٠٠ صوت تقريبا إلى الناخبين.

وساد بعض القلق فيما يتعلق بالتسجيل في مقاطعات لوغار وسمانغان وساريبل وغور، حيث أن نسبا مئوية من الناخبين أعلى من المتوقع لم تسجل. ويعزى ذلك في بعض المناطق، إلى المشاكل المتعلقة بالسفر أو إلى الغياب بسبب العمل في الخارج، ولكنه يعزى في الأماكن الأخرى إلى انعدام الأمن الناجم عن القتال بين الفصائل وإلى التخويف من السلطات المحلية والقادة. وتنظر الأمانة العامة للجنة الدستورية في سبل لضمان إعطاء ممثلي المراكز في تلك المناطق فرصة للتسجيل في مرحلة متأخرة.

ومن أجل تقليل الأعمال المحتملة للتخويف والعنف ضد المرشحين، تقرر إجراء الانتخابات الفعلية للممثلين قبل انتخابات اللويا جيرغا بقليل، باستثناء باداخشان، حيث تجعل بداية الشتاء من الضروري إجراء انتخابات مبكرة. ولكن لا يتوقع من ذلك أن يعرض الممثلين للخطر، إذ أن

المنطقة الشمالية – الشرقية لم تشهد أية حوادث أمنية خلال مرحلة التسجيل. وقد استكملت القواعد الإجرائية لانتخابات مجلس اللويا جيرغا الدستوري ووزعت على جميع المناطق مع التخصيص النهائي للمقاعد لكل مقاطعة. ويجري إنشاء اللجان الاستشارية الوطنية لانتخابات الفئات الخاصة – بما فيها النساء واللاجئون والأشخاص المشردون داخليا والرحَّل والهندوس والسيخ – بغية توفير التوجيه والإشراف بشأن إجراءات الترشيح والعمليات الانتخابية فضلا عن المساعدة في التثقيف العام فيما يتعلق بالعملية الانتخابية.

وسيرسي اعتماد اللويا جيرغا الدستوري لدستور جديد الأساس القانوني لإعادة إرساء سيادة القانون وللجهود الجارية للإعمار. وسيحدد أيضا شكل الحكومة وبالتالي يوفر الأساس للانتخابات الوطنية.

ويجري إنشاء الهياكل القانونية والمؤسسية اللازمة للانتخابات الوطنية بصورة تدريجية. إن مرسوم التسجيل، الذي ينشئ المبادئ التوجيهية لمن هو أهل للتصويت، استكمل في ٩ أيلول/سبتمبر، وصدق على قانون الأحزاب السياسية، الذي يضع الإطار القانوني لتشكيل الأحزاب السياسية، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتلقت وزارة العدل طلبات للتسجيل من أكثر من ١٠٠ حزب. وبالرغم من أن قانون الأحزاب السياسية النهائي يعتبر أفضل مقارنة بمشروع القانون الأصلي، فهو لا يخلو من العيوب. وعلى وجه الخصوص، قد يكون هناك داع للقلق فيما يتعلق بحقوق الأحزاب في التجمع والتعبير الحر فضلا عن نية الحكومة حل الأحزاب.

وجرى تأخير الجدول الزمني لنشر أفرقة التسجيل من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كما كان متصورا أصلا، إلى ١ كانون الأول/ديسمبر. وسيبدأ النشر في المراكز الإقليمية الثمانية. وفي أقرب وقت ممكن بعد ذلك، سيبدأ التسجيل في ٢٠ إلى ٢٥ موقعا حضريا – من المفضل حيثما يتوفر وجود للأمم المتحدة، واستنادا إلى التقييمات الأمنية بداهة. وقد اتخذ ذلك القرار لأن التوافر الحالي للأموال لا يكفي لتنفيذ الاستراتيجية السابقة لبداية أوسع.

وسيستكمل إنشاء المكاتب الإقليمية للجنة الانتخابية الأفغانية المؤقتة في الأيام المقبلة. والمهمة العاجلة التي تواجه اللجنة هي البدء في توظيف ٨٠٠ مسجل مطلوبين لضمان أن يكون الملاك الكامل للمسجلين المدربين جاهزا في كانون الأول/ديسمبر.

والمشروع الأمني لدعم التسجيل يتقدم أيضا. وبموجب الخطة، فإن ٤ أفراد من وحدات الشرطة المدنية – اثنين على مستوى الوطن واثنين على مستوى المحافظات – سيحصلون على تدريبات خاصة تسبق التحاقهم بمهمات مرافقة أفرقة التسجيل. وفي هذا الصدد، تمثل التعزيزات الأخيرة للصندوق الاستئماني للقانون والنظام من أجل أفغانستان من قبل الاتحاد الأوروبي خطوة إيجابية.

وسيعتمد نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وممارسة التسجيل الانتخابي على تحسين الظروف الأمنية بشكل كبير بغية السماح بنشر الموظفين خارج المراكز الحضرية الرئيسية. والواقع أن العملية الانتخابية إذا ما جرت اليوم فإنها لن تنجح. فحوالي ٦٠ في المائة من مناطق الجنوب، وحوالي ٢٠ في المائة من مناطق الجنوب – الشرقي والشرق لا يمكن الوصول إليها بحرية في أي وقت. وهذا ينطبق على المناطق ذات الكثافة السكانية من البشتون، وستكون النتيجة حرمانهم من ممارسة حقهم في التصويت وهذا الأمر يتعذر الدفاع عنه سياسيا.

إن تصويت مجلس الأمن بالإجماع الأسبوع الماضي بالموافقة على توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية (القوة

الدولية) إلى خارج كابول هو تطور يحتفى به ومطلوب جدا. فالولاية الجديدة للقوة الدولية تمهد السبيل لتوزيع المساعدات الأمنية الدولية إلى المناطق التي هي في أشد الحاجة إليها في أرجاء البلاد كافة، ولذلك أشجع الدول الأعضاء على أن توفر الموارد اللازمة والملائمة لذلك. ويجب أن يوفر توسيع القوة الدولية البيئة الآمنة لتنفيذ عملية بون ويبسط سلطة الحكومة المركزية على المقاطعات لإفساح المجال لخلق مؤسسات أمنية وطنية جديدة، وكذلك أمام مؤسسات الدولة الناشئة.

إن قرار ألمانيا بنشر الفريق المؤقت لإعادة الإعمار (الفريق) إلى قندز خطوة أولى نرحب بها – ويحدونا الأمل أن يشجع هذا القرار البلدان الأخرى على النظر في كيفية مساهمتها بطريقة أفضل. لكن مفهوم الفريق يوفر بعض وليس كل الفوائد المحتملة لتوسيع القوة الدولية بطريقة أكثر نشاطا. وبالإضافة إلى مفهوم الفريق، فإن انتشار حفظة سلام القوة الدولية بأعداد أكبر، ونشر قوات الرد السريع قصير الأمد، والتواجد على الطرق الخارجية الرئيسية – خليط، في الواقع من النهوج لكل إقليم – يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في تسوية الوضع الأمني. إن أي مبادرة لتحسين البيئة الأمنية في أفغانستان ستكون محل ترحيب إذا دعمت البرنامج القومي لتعزيز عملية بون وتمكين الحكومة من بسط سلطتها بصورة متماسكة ومفهومة على نطاق واسع ومنسقة.

لقد اتخذ المجتمع الدولي الخطوات اللازمة لتحسين الوضع في أفغانستان بشكل كامل من خلال الأصول الموجودة في الميدان. وتم إنشاء خلية تنسيق مشتركة لتحسين التنسيق بين حكومة أفغانستان، والأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والتحالف لدعم عملية بون. ويتعين على خلية التنسيق المشتركة أن تساعد في تنسيق الدعم الأمني وتطوير خطط تشغيلية لأنشطة اتفاق بون المتوازية، لا سيما في المناطق غير الآمنة، وكذلك التعامل مع احتياجات التحالف والقوة الدولية.

ويتوقع الأفغان أن توفر لهم حكومتهم الأمن والخدمات الاجتماعية. وبدون أي منهما، فإن الثقة في عملية السلام والإدارة الانتقالية سوف تتضاءل، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام طالبان والقوات الأخرى المناهضة للحكومة. وإن انعدام الأمن زاد، دون شك، من تباطؤ توفير عملية إعادة التعمير، إن لم يكن قد حال دونها تماما في المناطق الأقل أمنا. وحيث أن مشاريع إعادة التعمير تسير إلى الأمام بالرغم من مخاطر طالبان والمتمردين الآخرين، فإن التأخيرات والتدابير المتخذة لحماية الموظفين زادت من التكاليف المتوقعة لتلك المشاريع، وغالبا ما دفعت تلك التكاليف بالأرواح أيضا.

مع ذلك يصح القول أيضا إنه عندما عقد المؤتمر الدولي للمانحين في عام ٢٠٠٢ في طوكيو، لم يكن هناك تقدير كامل لمدى احتياجات أفغانستان. ففي ذلك الوقت وصلت تقديرات البنك الدولي إلى ١٠ مليارات دولار. ومن الواضح الآن أن الحاجة تقوم إلى موارد أكثر من ذلك بكثير لكي تتمكن أفغانستان من النهوض من حالة الدمار الشامل الذي أصاب الهياكل الأساسية والاجتماعية في سنوات الحرب. وبينما تعهد المانحون في طوكيو بما يناهز ٤,٥ مليار دولار لإعادة البناء خلال فترة خمس سنوات، تعتقد وزارة المالية الآن أن هناك حاجة إلى ٦ مليارات دولار كل سنة إن كان لأفغانستان أن تلبي احتياجات إعادة البناء.

إن اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد مؤخرا في دبي وفّر فرصة للمانحين لتجديد التزاماتهم لأفغانستان. غير أن التعهدات الوحيدة التي أعلنت فعلا اقتصرت على إعلان الولايات المتحدة التبرع بقيمة ١,٢ مليار دولار لأفغانستان، بما في ذلك ٦٠٠ مليون

دولار لأغراض الأمن، و ٤٠٠ مليون لإعادة البناء، وعلى تعهد الاتحاد الأوروبي بقيمة ٥٠ مليون يورو للصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان. وقد أكد الوزراء والممثلون رفيعو المستوى التزامهم من جديد في الاجتماع الرفيع المستوى المخصص لأفغانستان الذي عقد على هامش الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في الشهر الماضي.

ومع مرور الزمن لا بد من زيادة الدخل القومي والاستثمارات الخاصة، وكذلك دور المؤسسات الوطنية لتوفير الخدمات والحماية للمواطنين الأفغان. ولكن في هذه الأثناء ما زالت أفغانستان تعتمد على الدعم المتواصل من المجتمع الدولي. وينبغي المحافظة على زخم التقدم إلى الأمام في القطاعات المتوازية للأمن والإعمار، والتنمية، كما أن العملية السياسية التي بدأها مؤتمر بون يجب أن تستمر إذا أريد لمؤسسات الدولة أن تتوطد.

وعلى المدى الطويل، فإن ضمان استتباب السلم والاستقرار في أفغانستان يتطلب الوحدة الوطنية. وإن إقامة حكومة متعددة الأعراق، يحافظ على تماسكها دستور يحظى بموافقة عريضة، شرط ضروري لهذه العملية، إذ بهذه الطريقة وحدها سيتمكن الأفغان من الشعور بالثقة بأن الحكومة المركزية تخضع للمساءلة وتخدم مصالح شعبها.

ولكن على المدى القصير، هناك علامات تدعو إلى القلق بأن التحالف السياسي الذي سمح للحكومة بمواصلة تنفيذ عملية بون على الرغم من الخلافات الفردية بين أعضائها، قد أخذ يضعف. فخلال الأسابيع الماضية بدا أن الخلافات قد تعمقت بين الذين يريدون طي صفحة الماضي لأفغانستان، وأولئك الذين يريدون المحافظة على مستحقاتهم. وقد ظهر ذلك بجلاء في سلسلة من الاجتماعات عقدها ما يسمى بزعامة الجهاد أثناء غياب الرئيس كرزاي الذي غادر لحضور دورة الجمعية العامة. ومع أن تلك الانقسامات جرى التقليل من شأنها بعد ذلك، فإنها أظهرت الحاجة إلى إيجاد توازن بين دفع عملية السلام إلى الأمام من جهة، وضمان الإبقاء على إرادة المشاركة لدى الشركاء الرئيسيين فيها من جهة أخرى.

وعندما تدخل عملية بون مرحلتها الأخيرة، فإن الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي سيشرعان في مواجهة أكبر تحديات المهمة السياسية وأبعدها مدى. وهناك الكثير مما يدعو الأفغان إلى التفاؤل بأن المهمات السياسية سترسي أساسا قويا لأفغانستان مستقرة، غير أنه لم تزل هناك عقبات كبيرة، وليس انعدام الأمن أقلها. إن المحافظة على زخم التقدم الذي استمر منذ مؤتمر بون يتطلب تصميم الشعب الأفغاني وإرادة المجتمع الدولي. وتوسيع نطاق المساعدة الأمنية يوفر عنصرا هاما في هذه المعادلة، وينبغي الآن تحقيق فوائدها المتوقعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية نواصل فيها مناقشة هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.